المركز الدولي
للحقوق والحريات

# التحديث الحقوقي الشهري – شهر يناير

## تاريخ الإصدار: 5 شباط 2026

رقم الأرشفة : SY-HR-MLR-2026-1-31

## أولاً:المقدمة:

يرصد هذا التقرير الشهري  أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثّق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزّعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافةً إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين، وفق المعايير الدولية ذات الصلة.

**يغطي هذا التقرير شهر كامل, يبدأ من 1 يناير 2026 الى 31 يناير 2026.**

كما يلتزم التقرير بما يلي:

يحتوي على بيانات مُرقّمة وتحليلات حقوقية أولية مبنية على المعايير الدولية.

جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة ومصادر علنية عند الحاجة، دون تأليف أو استنتاج يتجاوز الأدلة المتاحة.

تفاصيل الانتهاكات والمواد التوثيقية الكاملة متاحة عبر الموقع الرسمي لـ المركز الدولي للحقوق والحريات:

https://icrights.org

## يلتزم التقرير بما يلي:

**الإطار القانوني:** تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الشهر نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**.

- **مبدأ التمييز والضرورة:** رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- **المساءلة ودولة القانون:** سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاخفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.
- **التهجير القسري**: سجل التقرير حالات من التهجير الجماعي خصوصاً في أماكن القتال بين الجيش السوري و قوات سورية الديمقراطية.
- **انتهاكات السيادة**: سجل التقرير سلسلة من الانتهكات الاسرائيلية و التي تأخذ نمط الاستمرار و تعمل على خلق وقائع جديدة في المنطقة الجنوبية من سورية.

وثق المركز الدولي للحقوق و الحريات في شهر يناير 2026 تنامياً ملحوظاً في حجم النشاط العسكري الميداني الذي ترافق بازدياد عدد الأحداث المسجلة مانعكس ازدياداً في عدد الانتهاكات, حيث تم تسجيل حوالي 620 حدثاً تضمنت 3,091 انتهاكاً. ويُلاحظ من خلال التحليل الشهري أن الأسبوع الأول هو الاكثر كثافة من حيث عدد الأحداث (179 حدثاً)، بينما سجل الأسبوع الثالث ذروة الانتهاكات بواقع 839 انتهاكاً رغم انخفاض عدد الأحداث فيه مقارنة بالأسبوع الأول. وبالنظر إلى الجهات الفاعلة، تستمر الحكومة السورية في تصدر القائمة كأكثر الجهات تسجيلاً للأحداث والانتهاكات بنسب تتجاوز الـ 40% من إجمالي النشاط المرصود، تليها قوات "قسد" والمجموعات المسلحة، مما يشير إلى تركز التوترات في مناطق الصراع بين هذه القوى.

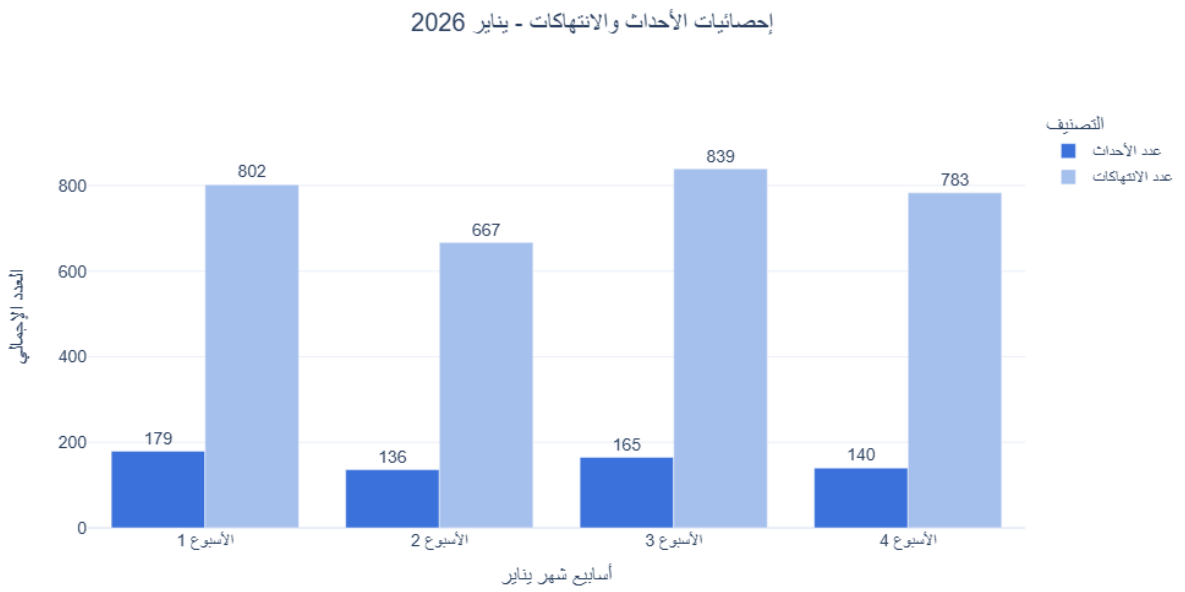


## 1- المؤشرات العامة:

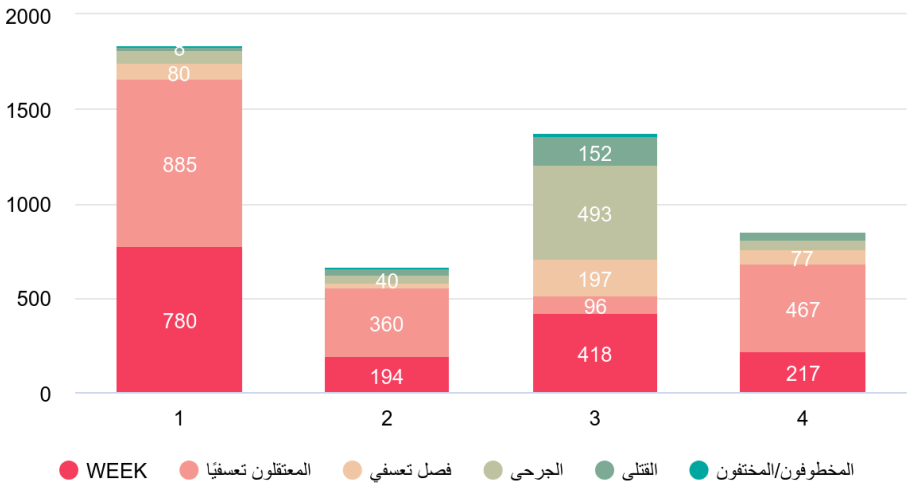

يُظهر الرسم البياني تباينًا واضحًا في المؤشرات العامة للانتهاكات خلال الأسابيع الأربعة من فترة الرصد. فقد سُجِّل أعلى مستوى إجمالي في الأسبوع الأول (780)، مدفوعًا أساسًا بارتفاع حالات الاعتقال/الاحتجاز التعسفي (885) إلى جانب 80 حالة فصل تعسفي، مع توثيق عدد محدود من القتلى (8) وعدم تسجيل حالات خطف/اختفاء (0). ثم شهد الأسبوع الثاني انخفاضًا ملحوظًا في الإجمالي (194) وفي الاعتقالات التعسفية (360) مع تسجيل 40 إصابة، وبقاء بقية المؤشرات عند مستويات منخفضة. في المقابل، عاد المنحنى للارتفاع في الأسبوع الثالث (418) بالتوازي مع تصاعد كبير في أعداد الجرحى (493) والقتلى (152) تزامناً مع العمليات العسكرية في المنطقة الشمالية الشرقية وارتفاع الفصل التعسفي (197)، مقابل انخفاض الاعتقالات التعسفية إلى 96، بما يعكس تحولًا نسبيًا في طبيعة الانتهاكات نحو الأذى البدني. أما الأسبوع الرابع فاستقر عند مستوى متوسط (217) مع ارتفاع الاعتقالات التعسفية مجددًا (467) و77 حالة فصل تعسفي، بينما بقيت مؤشرات الإصابات والوفيات وحالات الخطف/الاختفاء ضمن نطاق محدود مقارنة بالأسبوع الثالث.

**2- الجهات المنفذة:**

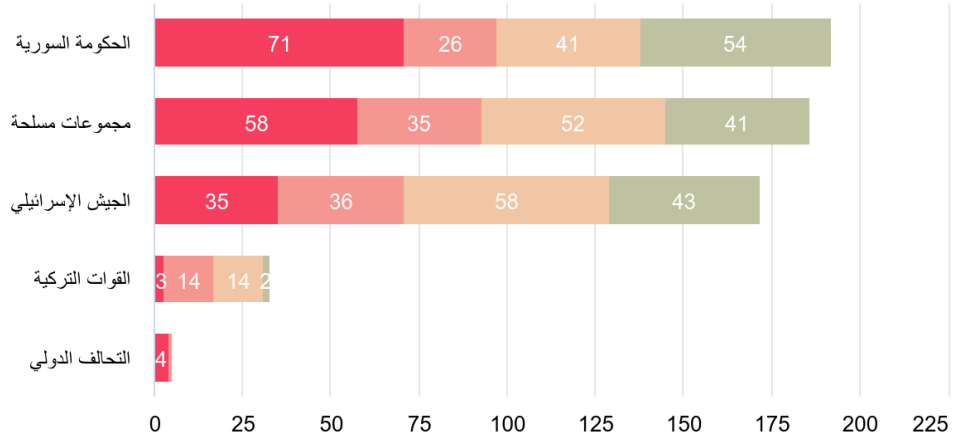


يُظهر الرسم البياني توزيع الانتهاكات عبر خمس جهات رئيسية، حيث يتم تمثيل كل أسبوع بلون محدد (من اليسار إلى اليمين: الأسبوع الأول بالأحمر الداكن، الأسبوع الثاني بالأحمر الفاتح، الأسبوع الثالث بالبرتقالي، والأسبوع الرابع بالأخضر).

**1. الحكومة السورية (الأعلى انتهاكاً):** تتصدر الحكومة السورية القائمة بإجمالي **192 انتهاكاً**. تم تسجيل أعلى معدل انتهاكات لها في **الأسبوع الأول** بواقع (71) انتهاكاً، وهو الرقم الأعلى المسجل لأي جهة في أسبوع واحد طوال الشهر. تراجع هذا الرقم في الأسبوع الثاني (26) قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي في الأسبوعين الثالث (41) والرابع (54).

**2. المجموعات المسلحة:** جاءت في المرتبة الثانية بإجمالي **186 انتهاكاً**. تميزت وتيرة انتهاكاتها بالتذبذب؛ حيث بدأت بقوة في **الأسبوع الأول** (58)، ثم انخفضت في الأسبوع الثاني (35)، لتعود وترتفع بشكل ملحوظ في **الأسبوع الثالث** (52)، ثم استقرت عند (41) في الأسبوع الأخير.

**3. الجيش الإسرائيلي:** حلّ في المرتبة الثالثة بإجمالي **172 انتهاكاً**. يلاحظ أن نشاطه كان متصاعداً بشكل لافت؛ فبعد بداية مستقرة نسبياً في الأسبوعين الأول (35) والثاني (36)، شهد **الأسبوع الثالث** ذروة نشاطه بواقع (58) انتهاكاً، ليختم الشهر بانخفاض طفيف في الأسبوع الرابع (43).

**4. القوات التركية:** سجلت مستوى منخفضاً من الانتهاكات مقارنة بالجهات السابقة، بإجمالي **33 انتهاكاً**. تركزت معظم هذه الانتهاكات في منتصف الشهر، وتحديداً في **الأسبوعين الثاني والثالث** بواقع (14) انتهاكاً لكل منهما، بينما كانت الأرقام في الأسبوعين الأول (3) والرابع (2) ضئيلة جداً.

**5. التحالف الدولي :** سجل التحالف الدولي أقل عدد من الانتهاكات بإجمالي **4 انتهاكات** فقط،انحصرت في **الأسبوع الأول** من الشهر.

يعتبر **الأسبوع الأول** هو الأكثر اضطراباً بالنسبة للحكومة السورية والمجموعات المسلحة، بينما كان **الأسبوع الثالث** هو الأكثر تصعيداً بالنسبة للجيش الإسرائيلي. وبشكل عام، تتقاسم الجهات الثلاث الأولى (الحكومة، المجموعات المسلحة، والجيش الإسرائيلي) الغالبية العظمى من الانتهاكات المسجلة خلال هذا الشهر بفوارق بسيطة في الإجماليات الكلية.

**3- حسب المحافظات:**

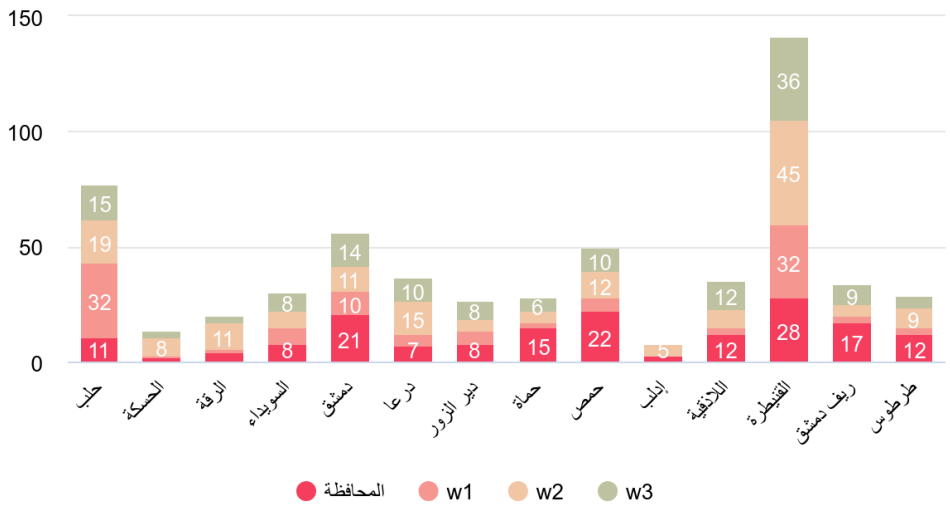


### 1. المحافظات الأكثر تضرراً

- **القنيطرة (المرتبة الأولى):** سجلت أعلى معدل انتهاكات إجمالي في سوريا، حيث وصل الارتفاع في عمودها إلى ما يقارب **141 انتهاكاً** و بمعظمها انتهاكات سيادية من قبل الجيش الاسرائيلي وتميزت القنيطرة بنشاط مكثف ومستمر طوال الشهر، وبلغت ذروتها في المرحلة الثالثة (الأسبوع الثاني) بواقع **45** انتهاكاً والمرحلة الرابعة (3w) بواقع **36** انتهاكاً.

- **حلب (المرتبة الثانية):** سجلت إجمالي **77 انتهاكاً**. تركزت ذروة الانتهاكات فيها خلال المرحلة الثانية (الأسبوع الأول) بواقع **32** انتهاكاً، بينما كانت البداية (11) والنهاية (15) أقل حدة نسبياً.ويأتي التنامي مع العمليات العسكرية التي حدثت بين الجيش السوري وقسد والامر نفسه ينسحب على منطقة الجزيرة
- **دمشق:** سجلت إجمالي **56 انتهاكاً**. يلاحظ أن النشاط بدأ مرتفعاً في المرحلة الأولى (21) ثم انخفض تدريجياً في منتصف الشهر قبل أن يعاود الارتفاع الطفيف في الأسبوع الأخير.

### 2. المحافظات ذات النشاط المتوسط

- **حمص:** سجلت إجمالي **56 انتهاكاً** (متساوية مع دمشق)، مع توزيع متوازن نسبياً بين الأسابيع، حيث برزت المرحلة الأولى (22) كأعلى فترة نشاط.
- **درعا:** سجلت إجمالي **42 انتهاكاً**، مع ملاحظة تصاعد النشاط في منتصف الشهر (الأسبوع الثاني) ليصل إلى **15** انتهاكاً.
- **ريف دمشق واللاذقية:** سجلتا مستويات متقاربة (بين 30 و 38 انتهاكاً)، مع تركز النشاط في ريف دمشق في المرحلة الأولى، بينما كان النشاط في اللاذقية موزعاً بين البداية والنهاية.

### 3. المحافظات الأقل تضرراً

- **إدلب والحسكة:** سجلتا أدنى مستويات انتهاك، حيث لم تتجاوز إدلب **8 انتهاكات** طوال الشهر، بينما سجلت الحسكة حوالي **13 انتهاكاً**.
- **الرقة والسويداء ودير الزور:** تراوحت الانتهاكات فيها بين **20 إلى 30 انتهاكاً**، مما يشير إلى هدوء نسبي مقارنة بالمناطق المشتعلة مثل القنيطرة وحلب.

### الاستنتاج

يظهر التحليل أن منطقتي حلب والجزيرة و**المنطقة الجنوبية (القنيطرة)** كانت مركز الثقل الميداني خلال هذا الشهر، وهو ما يفسر أيضاً الأرقام المرتفعة التي رأيناها في الرسم السابق الخاص بـ"الجيش الإسرائيلي". في المقابل، يمثل نشاط **حلب** الثقل في جبهات الشمال.

### توصيات المركز الدولي للحقوق و الحريات:

**1. إلى أطراف النزاع والجهات المسيطرة (الحكومة السورية والقوى المحلية):**

- الوقف الفوري للانتهاكات و الالتزام الصارم بحماية الحق في الحياة ووقف عمليات الإعدام الميداني والقتل خارج نطاق القانون تحت أي ذريعة أمنية.
- إعادة المهجرين الى الاماكن التي نزحوا منها و توفير شروط العودة مع ضرورة الالتزام بتجنيب المدنيين آثار الصراع بين الاطراف المتنازعة.

تفعيل الرقابة على مراكز الاحتجاز والسماح للجان دولية أو محايدة بزيارة مراكز الاعتقال في دمشق وحماة والحسكة لضمان وقف سياسة التعذيب والاختفاء القسري.

- تحييد الأعيان المدنية و الالتزام "بمبدأ التمييز" في العمليات العسكرية، خاصة في القنيطرة وحلب، ووقف تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق عسكرية ومحاسبة المسؤولين عن تخريب ممتلكات المدنيين.

**2. إلى المجتمع الدولي والمنظمات الأممية:**

- **تفعيل آليات المساءلة الدولية:** استخدام البيانات الواردة حول "القتل خارج نطاق القانون" و"الوفاة تحت التعذيب" لتعزيز ملفات التحقيق الدولية (مثل IIIM) لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.
- المساعدة في إعادة المهجرين الى مناطقهم و توفير المساعدات الانسانية اللازمة لذلك.
- الضغط الدبلوماسي لوقف انتهاكات السيادة: ممارسة ضغوط جادة على القوى الإقليمية (خاصة إسرائيل وتركيا) لوقف التوغلات البرية والضربات التي تستهدف مناطق مأهولة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- دعم برامج إزالة مخلفات الحرب.
- المساعدة في تقديم الدعم الصحي و النفسي للمهجرين من مناطق النزاع للتعافي من اضرابات ما بعد النزاع.

**3. إلى منظمات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية:**

- زيادة عمليات رصد و توثيق الانتهاكات بما فيها توثيق حالات الفصل التعسفي كأدوات قمع إداري،للمساهمة في تحصيل الضحايا لحقوقهم و الضغط على الجهات المنتهكة أمام المحاكم الدولية و المحلية, إضافة الى تقديم استشارات قانونية للضحايا لاستعادة حقوقهم.
- اطلاق حملات دعم للمهجرين تشمل المواد الاغاثية و الطبية.
- إطلاق حملات مناصرة الفئات الضغط والتركيز على "الحمايات الخاصة" للأطفال والكوادر الطبية التي تم استهدافها بشكل مقلق هذا الأسبوع، والضغط من أجل إطلاق سراح المعتقلين منهم فوراً.

**4. إلى القوى الأمنية والمؤسسات القانونية المحلية:**

- إصلاح المنظومة الأمنية: معالجة "القصور المؤسسي" عبر إنهاء ظاهرة "المسلحين المجهولين" و السلاح خارج نطاق الدولة من خلال تفعيل دور الشرطة المدنية والقضاء المستقل، بدلاً من الاعتماد على المليشيات أو الأجهزة التي لا تخضع للرقابة القانونية.